

### ما هو نظام نوسترم لدعم القرار؟

هو إجراء تنسيقي، تموله EC FP6، ويهدف إلى الحوكمة والتخطيط في مجال الإدارة المستدامة للمياه بمنطقة البحر المتوسط عن طريق:

- تأسيس شبكة تربط بين مجالات العلم والسياسة والمجتمع المدني،
- تشجيع المشاركة الفعالة من جانب المنتفعين ذوي الصلة،
- وضع "مبادئ توجيهية حول أفضل الممارسات" ونشرها لتصميم وتنفيذ أدوات نظام دعم القرار من أجل "الإدارة المتكاملة لموارد المياه".

### ما هي سلسلة نشرات نظام نوسترم لدعم القرار؟

تلخص هذه الوثائق القصيرة النتائج الأساسية للمشروع وتمثل مدخلاً لنطاق واسع من المنتجات والموارد المتاحة بالموقع الإلكتروني للمشروع. وتتكون هذه السلسلة من ثلاثة أنواع من النشرات:

- نشرات دراسات الحالة
- نشرات السياسة
- نشرات فنية

### إلى من توجه هذه النشرات؟

بوصفها جزءاً من سلسلة نشرات السياسة، توجه هذه الوثيقة بشكل أساسي إلى واضعي السياسات وصانعي القرار المهتمين بالحصول على أفكار جديدة حول الكيفية التي يمكن أن تدعمهم بها أدوات نظام دعم القرار ومناهج في عملهم اليومي، وقد تفيد أيضاً الباحثين والممارسين.

لمزيد من المعلومات انظر موقع

NOSTRUM-DSS:

→ <http://www.nostrum-dss.eu>

هذه النشرة مسنوية المؤلف (أو المؤلفين) فقط ولا تعبر عن رأي المفوضية الأوروبية، ولا تتحمل المفوضية مسنوية أي استخدام للمعلومات الواردة فيها.

### أزمة الحوكمة

في منطقة البحر المتوسط تظهر مشكلة ندرة المياه بقوة بسبب عدم التباين في التوزيع الزمني والمكاني لموارد المياه لاسيما التلوث المائي المرتفع. فالضغط على الموارد المائية أخذ في الزيادة مع التضخم السكاني والطلب المتزايد على المياه بالإضافة إلى التغييرات المناخية، وكذلك عواقب سياسات الحكومة غير الكافية التي تفضل مثلاً القطاع الزراعي - عادة أكبر قطاع مستهلك للمياه العذبة.

وينتج العجز المائي في منطقة البحر المتوسط أيضاً عن "أزمة الحوكمة" في قطاعات المياه والتي تحتاج إلى تصدي من خلال تعريف أدوار ومسئوليات جديدة لكل من العناصر المشاركة من قطاعي الخاص والعام

يجب أن ضمن تبني أشكال "جديدة" للحوكمة أولاً احترام وثقة المشاركين من القطاع الخاص للمؤسسات العامة وزيادة قدرة تلك المؤسسات للتجاوب مع الأوضاع المتغيرة لتحقيق التوافق الاجتماعي وتسوية الخلافات.

وفي الوقت الحالي، يتم تبني حلول من جانب الإمداد على نطاق كبير لزيادة إتاحة وتوفير المياه والتعامل مع العجز المائي الطبيعي ولكن من المعروف إن رفع الدعم المائي ليس حلاً مستديماً فالبديل يجب أن يركز على تحسين كفاءة الاستخدامات المائية. وبدلاً من ذلك يجب تبني استراتيجيات الإدارة من جانب الطلب أو مع جانب الإمداد للحث على المحافظة على المياه ورفع كفاءة الاستخدام المائي.

ويجب أن تقوم عملية تغيير نماذج الحوكمة الحالية على مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه للوصول إلى نموذج جديد يضمن التكامل على المستويات المختلفة والمشاركة العامة والاستدامة في إدارة الموارد المائية.

للتعرف على أمثلة لإدارة جانب الطلب التي تدعمها أدوات نظام دعم القرار انظر دراسات الحالة الإيطالية والأسبانية والمغربية...

### الإدارة المتكاملة لموارد المياه

وفقاً للشراكة العالمية للمياه، تعرف الإدارة المتكاملة لموارد المياه على "إنها عملية تقوم بتعزيز التنمية المتناسقة وإدارة المياه والأرض والموارد ذات صلة من أجل الوصول إلى رفاهية اجتماعية واقتصادية بشكل عادل دون التنازل عن استدامة النظم البيئية الحيوية."

إن الهدف الرئيسي لدى الإدارة المتكاملة لموارد المياه هو تحقيق نظام كفاء وعادل في توزيع وإدارة المياه من خلال العمل على تخفيض الطلب على المياه ومصادر التلوث.

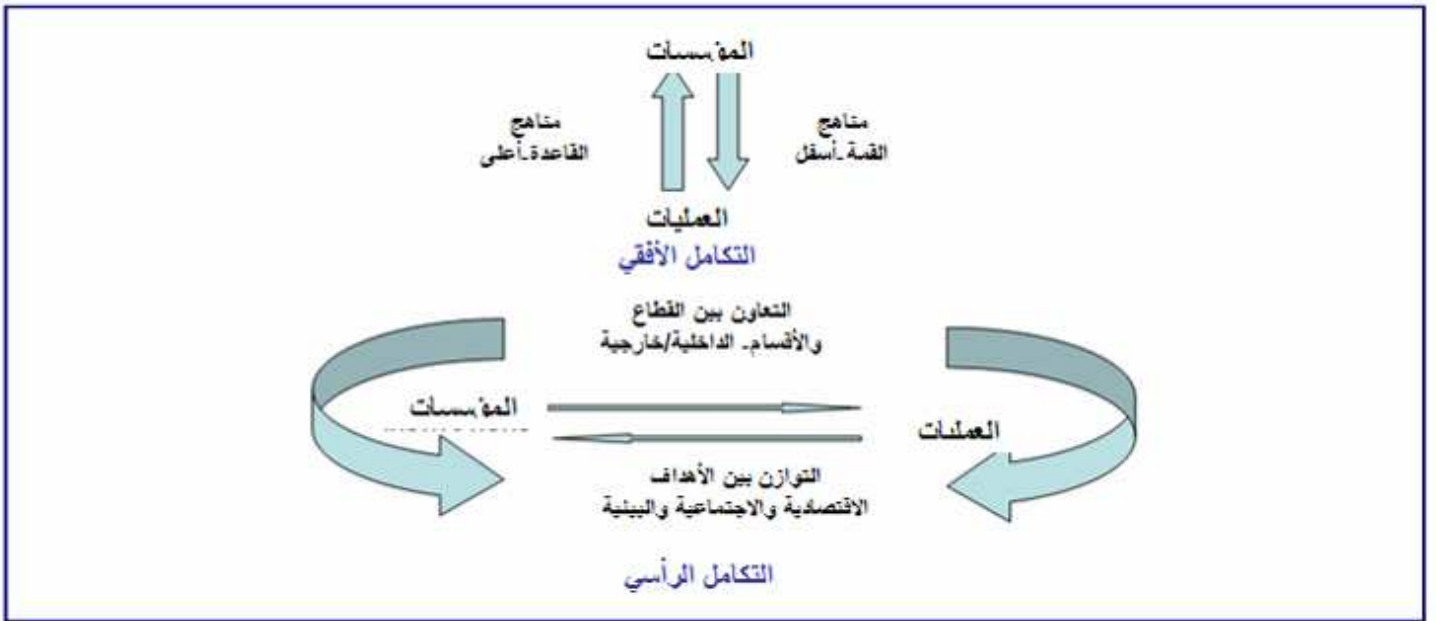
### تجارب من دراسات الحالة المتصلة بنظام نوسترم لدعم القرار

#### سوريا

في دراسة الحالة لحوض الصنوبر إن العملية المستمرة لاتخاذ القرار القائم على نموذج المحاكاة مازال يعتمد تماماً على الحكومة المركزية.

#### اليونان

يتمثل الإقرار بمبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه في دراسة الحالة لجزيرة باروس



## نموذج الحوكمة "الجديدة"

يعرف المنهج التقليدي للحكومة أنه مركزي (أي قائم على سلطة الدولة) وقطاعي واتخاذ القرار فيه من القمة إلى أسفل. لم يعد هذا النموذج للحكومة صالحا للتعامل مع القضايا والمشكلات المعقدة المتعلقة بندرة المياه في منطقة البحر المتوسط والتي عادة تؤدي إلى صراعات اجتماعية وسياسية.

للمزيد من التفاصيل عن مناهج القاعدة-أعلى انظر نشرة نوستر-نظام دعم القرار حول اتخاذ القرار والقوانين

ترتبط الأشكال الجديدة من الحوكمة بعمليات اللامركزية في اتخاذ القرار مع المشاركة القوية لأصحاب المصلحة من قبل المجالين العام والخاص. يشير نموذج الحوكمة الجديد إلى الأساليب المختلفة التي تحكم الناس والمؤسسات والموارد فهو يتميز عن المنهج التقليدي، الذي يسير من القمة إلى أسفل، يأتي:

- الدور الأكثر تواجدا للمناهج التعاونية والتفاعلات الإيجابية بين المؤسسات الدولة والمشاركين المحليين.
  - التأكيد المتزايد على شراكة قطاعي العام والخاص
  - تفضيل المناهج التي تعمل من القاعدة إلى أعلى (أي أن أصحاب المصلحة يلعبون دورا حيويا في عملية اتخاذ القرار على المستويات المختلفة ويقودون مسار العمل).
- يعتمد هذا النموذج على التكامل الأفقي والرأسي بين المؤسسات والعمليات كما هو موضح في الرسم أعلاه:
- التكامل الأفقي:** وهو يشير إلى العمل المشترك في التخطيط والإدارة على المستويات المختلفة (القومي والإقليمي والمحلي)؛ ويستخدم التكامل الأفقي عادة أدوات "الحكومة السهلة" مثل التعلم الاجتماعي.
  - التكامل الرأسي:** وهو يشير إلى التكامل القطاعي للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال آليات التوجيه المركزي مثل التنسيق على مستوى مجلس الوزراء.

## طرق إلى الأمام

تحتاج الحكومات في منطقة البحر المتوسط إلى تغيير المسار السائد لسياساتهم المائية:

- يمكن أن تقدم أدوات نظام دعم القرار الدعم الرئيسي لوضع سياسات متكاملة للمياه تتماشى مع نموذج التنمية المستدامة خاصة التخطيط على مستوى حوض النهر.
- تعتبر قواعد البيانات الهيدرولوجية والأرصاد الجوية وهي أيضا جزء من نظام دعم القرار وسائل مفيدة للتخطيط.
- كما يستخدم نظام دعم القرار في البحث عن رابط بين التنمية الاقتصادية والموارد الهيدرولوجية واستخدام الأرض وفي تبني المشاركة العامة وفي العموم من أجل تحسين الحوكمة المائية يجب الاهتمام وتشجيع دمج إنشاء وتطبيق نظام دعم القرار في استراتيجية وقرارات الدول لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه

لتتعرف على كيفية دعم DSS نظام دعم القرار في تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه انظر ما وراء المبادئ التوجيهية NOSTRUM-DSS

<http://www.nostrum-dss.eu>

الصفحة الرئيسية <النتائج النهائية> دعم السياسات < ما وراء المبادئ التوجيهية

- الكلمات الرئيسية: إدارة البيانات، نظام المعلومات الجغرافية، البيانات المكانية، نظام دعم القرار للبحوث والتنمية
- الكلمات الرئيسية: المشاركة العامة، تحليل أصحاب المصلحة، تقييم الصراع
- الكلمة الرئيسية: مفاهيم ومبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه

